ج الانسحاب من القنال

وعلى الرغم من أن الانسحاب قد استكمل من منطقة القنال ، في ذلك الوقت ، لم تبادر الحكومة المصرية بتنظيف القناة ، الامر الذي أبقى القناة غير صالحة للملاحة ، وقد ربطت عملية فتح القناة باستكمال الانسحاب الاسرائيلي .. الامر الذي ادى الى حرق ورقة طالما حاولت دول العدوان الثلاثي ان تستغلها لتخفيف الضغط عليها ، باعتبار ان فتح القناة سيؤدي الى زوال ضغط الدول التي تضررت مصالحها من جراء اغلاق القناة ، الامر الذي أبقى الاهتمام الدولي تجاه الانسحاب الاسرائيلي في اعلى درجاته ، وادى الى زيادة الضغوط الدولية على اسرائيل لاستكمال انسحابها .

وفي هذه الفترة ، وبعد أن نشطت المحاولات للوصول الى مخرج ، بدا موضوع قطاع غزة ينفصل عن موضوع حرية الملاحة في المضايق ، آذ اتضح من سياق الحوادث في الفترة اللاحقة ، وعبور السفن الاسرائيلية في المضايق ، ان اسرائيل كانت قد تلقت الضمانات التي تريدها بشأن ملاحتها في المضايق .

وعلى الجانب الثاني ، بدأ الموقف المصري تجاه قطاع غزة يصبح اكثر ليونة في محاولة للتوصل الى حل وسط مع اسرائيل ، ولكنه يكفل انسحابها . فقد أشار تقرير اعده داغ همورشولد السكرتير العام للامم المتحدة الى ان موقف الحكومة المصرية هو « بأن استلام قطاع غزة من الادارة المدنية والعسكرية الاسرائيلية في الفترة الاولى يجب أن يكون بالضرورة من قبل قوات الطوارىء الدولية ، ولدى الحكومة المصرية رغبة واستعداد لتنفيذ شكل خاص من الترتيبات المفيدة مع الامم المتحدة وبعض أجهزتها الفرعية كالاونروا وقوات الطوارىء » (٦٧) . وبشأن موضوع الامن على الحدود ، نقل تقرير همرشولد عن الحكومة المصرية رغبتها بـ « وضع حد لكل أعمال التسلل والعدوان عبر الحدود » (٦٨) . ولكن موقف الحكومة الاسرائيلية كان « الرفض الكلي لعودة الادارة المدنية والعسكرية المصرية الى قطاع غزة » (٦٩) ، ولكن هذا الرفض لم يكن يعني بالمقابل رفضا للانسحاب من قطاع غزة ، ففي أول اذار اعلنت غولده مئير ، وزيرة خارجية اسرائيل ، في الجمعية العامة للامم المتحدة ، قرار اسرائيل بالانسحاب حسب التصور التالي : « عند انسحاب القوات الاسرائيلية ، على قوات الطوارىء ان تنتشر في قطاع غزة . وان تسليم الادارة المدنية والعسكرية يجب ان يكون لقوات الطوارىء . وان اسرائيل لتثق بأن مسئولية الامم المتحدة في ادارة القطاع سوف تستمر لحين التوصل الى اتفاقية محددة بشأن مستقبل القطاع ، وان اسرائيل لتعلن ، بأنه اذا ما عاد الوضع في قطاع غزة الى سابق عهده فلها كامل الحرية للقيام بما يكفل لها الدفاع عن حقوقها » (٧٠) . وكان رئيس وزراء كندا قد مهد ايضا